المشاركـــة السياسيـــــة للمـــرأة

اعـداد :

د ٠ دريـــــة شوقى عبدالوهـاب

المشاركة السياسية للمرأة

اعداد : د. بدريه شوقى عبد الوهاب

اشراف : أ.د. عبد الهادى الجوهرى

تعددت الدراسات التى اتخذت المرأة موضوعا لها خلال السنوات القليله الماضيه. ويرجع هذا الاهتمام الشديد الا ان المرأة فى المجتمع المصرى الحديث تقوم بادوار متعددة فى مجالات مختلفه. فهى الابنه، والاخت،والزوجه، والام. وهى التى ترعى شئون الأبناء، وتهتم بالزوج ، وتحافظ على البيت . وهى التى تربى الأبناء، وتنشئهم النشئه الاجتماعية السليمة. وهى التى تشارك فى الحقل ، وفى المصنع ، وفى المدرسة، وفى المستشفى .

وقد خاضت المرأة معارك متعددة إنتصرت فى كثير منها. ومن اهم هذه المعارك التى انتصرت فيها: التعليم بجميع أنواعه وفروعه. ودخلت المرأة ميدان العمل وفتحت لها أبوابه. واستطاعت المرأة أن تدخل ميادين جديدة للعمل كانت قاصرة تماما على الرجل. وأصبحت المرأة تشارك الرجل فى الحياة العلميه والعمليه وأصبح لها دورا لايستهان به فى تقدم المجتمع وتطوره .

ورغم هذا التقدم الذى أحرزته المرأة الا ان هناك أشياء تقف عقبه أمام تقدمها وأهمها القيم والتقاليد . فمهما تقدمت المرأة ومهما وصلت الى أعلى المناصب فهى مازالت "امرأة" .

ولكونها امرأة أغلقت أمامها بعض المجالات التى - كما يقول الرجل - لاتتفق وطبيعة الانثى. وتعتبر المشاركه السياسيه أحد هذه المجالات التى تتعثر فيها المرأة. وتحاول هذه الدراسة النظرية التعرف على المعوقات التى تقف أمام المشاركه السياسية للمرأة فى العصر الحالى، مع تحليل كامل لاسباب وجود مثل هذه العقبات فى مجتمعنا المتطور وكذلك فى كثير من المجتمعات الاخرى المتقدمة.

المشاركة السياسية:

حاول عدد من علماء الاجتماع السياسى تحديد معنى المشاركه السياسية. ولكى يتضح

هذا المعنى يجب اولا التعرف على مفهوم المشاركة .

تعرف المشاركة بانها "العمليه التى من خلالها يلعب الفرد دورا فى الحياة السياسية والاجتماعيه لمجتمعه ، وتكون لديه الفرصه لان يشارك فى وضع الاهداف العامه لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الاهداف" (١)

أما المشاركه السياسية "فتشمل النشاطات السياسية المباشرة (الاوليه) ، والنشاطات غير المباشرة (الثانوية) . ومن امثلة المشاركة فى النشاطات السياسية المباشرة - تقليد منصب سياسى - عضوية الحزب - الترشيح فى الانتخابات - التصويت - مناقشة الأمور العامه .

أما امثلة النشاطات غير المباشرة فهى تمثل المعرفه ، والوقوف على المسائل العامه ، العضويه فى هيئات التطوع ، وبعض أشكال العمل فى الجماعات الأوليه " (٢)

وتقوم عملية المشاركه على أربعة مبادئ : (٣)

(١) لاتعنى المشاركه مشاركه أفقيه أى بين أناس من طبيعه واحدة ، وانما مشاركة أفقيه ورأسيه بين مختلف المستويات والهيئات .

(٢) اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته لايجب أن تزاوله مجموعه فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع ، وهى الجديرة والاحق بتحديد الاولويات واتخاذ القرارات ،وانما لابد أن تكون المشاركه شعبيه واسعة النطاق لامشاركة الصفوة فقط .

(٣) يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفه عامه ، والفقراء بصفه خاصه . كما أن نماذج خطط التنمية لايجب أن تضعها الصفوة فقط وانما تشارك فى وضعها الجماهير .

(٤) يجب أن تتضمن عملية المشاركة ، عملية الضبط ، والرقابه ، والمشاركة فى اتخاذ القرار ، بجانب تبادل الآراء بين القاعدة ، والقمه ، والعكس،وتختلف درجات المشاركة فى نظر بعض علماء الاجتماع ، وفيما يلى عرض لهذه الدرجات مع العلم بأن هذه الدرجات تمثل شكل هرمى . تمثل قمته (رقم ١) اعلى درجات المشاركه وقاعدته (رقم ١٠) أدنى درجات المشاركه، وبينهما درجات متفاوته من المشاركه كما وضحها أ.د. عبد الهادى الجوهرى (٤) وهى كالاتى :-

١- تقليد منصب سياسى أو ادارى .

٢- السعى نحو منصب سياسى او ادارى .

٣- العضويه النشطه فى التنظيم السياسى .

٤- العضوية العادية فى التنظيم السياسى .

٥- العضويه النشطه فى التنظيم شبه السياسى .

٦- العضويه العادية فى التنظيم شبه السياسى .

٧- المشاركة فى الاجتماعات السياسيه العامه .

٨- المشاركه فى المناقشات السياسيه غير الرسميه .

٩- الاهتمام العام بالسياسه .

١٠- التصويت .

المشاركة السياسية للمرأة :

تعتمد المشاركة السياسية اعتمادا كبيرا على البناء الاجتماعى . وبالتالى فقد يكون البناء الاجتماعى دافعا الى المشاركه السياسيه ، وقد يكون عائقا لها مانعا لبعض فئات الافراد من المشاركة فيها (كالنساء مثلا) .

كذلك يجب ان نلاحظ ان المشاركة السياسيه مرتبطه بغيرها من المشاركه فى شئون الحياة الأخرى . فاذا حرم على المرأة مثلا المشاركة فى بعض مجالات الحياة ، مثل منعها من المشاركه كمقاتله فى الحرب . فيمكن ان نتوقع عدم مشاركتها فى مجالات أخرى كالسياسة . وذلك لان المشاركه فى المجال السياسى تقوم على ديمقراطية المشاركه فى مجالات اخرى . كما انها تعتمد على المساواة التامه بين المرأة والرجل واعتبار المرأة انسان له ما للرجل من حقوق ، وعليها ما على الرجل من واجبات .

وتعتبر المشاركه السياسيه أحد المظاهر الحضاريه للمجتمع "ولما كانت المشاركة السياسيه للمرأة تختلف باختلاف الاحوال ودرجات العمران ، فان الارتقاء الحضارى والاجتماعى انما يقاس بمنزلة المرأة فى المجتمع وبما يتركه هذا الارتقاء المادى والأدبى من استنارة العقل وتهذيب السلوك" (٥) .

ومن المؤيدين لاهمية دور المرأة فى المشاركة السياسية الكاتب مصطفى المستكاوى (٦) الذى أكد ان المرأة يجب أن تأخذ دورها الكامل الفعال فى العمل السياسى حتى يمكن ان تكون لها فاعلية أكيده وعميقه فى بناء المجتمع . والواجب أن تمثل المرأة على أوسع نطاق ، وفى كل تشكيل ، وعلى كل المستويات . وأن تتاح لها الفرصه الكبيرة لتولى القيادة أيضا على أوسع نطاق . ومن الضرورى ان تعطى منظمة الاتحاد النسائى

كل الامكانيات التى تدعم نشاطها ، وتعززه ، وتمكنها من اداء رسالتها الانسانيه السياسيه فى خدمة المجتمع ، وتأكيد سلامة التنظيم السياسى .

ولكى تقوم المرأة بدورها فى المشاركة السياسية يجب أن تتحرر من التقاليد التى تمنعها من المشاركه. وتعطى لها الفرصه لاثبات ذاتها فى هذا المجال . وقد وضح البعض " أن تحرير المرأة ومباشرتها حقوقها السياسيه انما هى مسألة تقررها الظروف والعلاقات الاجتماعية والانتاجية التى تحكم المجتمع ، فهى التى تحدد سلوك المرأة السياسى والاجتماعى . وغنى عن البيان أن هذا المفهوم يجعل تحرير المرأة مسأله لاتخصها وحدها بقدر ماتخص المجتمع ككل ، وليست المرأة الا جزءا من الكل . ولذلك لابد من ربط تحرير المرأة بتحرير المجتمع برمته من كل الوان الاضطهاد والاستغلال . أى بالثورة الاجتماعية " (٧).

مما سبق يتضح لنا انه لايمكن فهم السلوك السياسى للفرد بعيدا عن التنظيم الاجتماعى السائد فى المجتمع وذلك لان السلوك السياسى جزء من السلوك بوجه عام وسلوك الفرد ينبع من القيم والعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية السائدة فى المجتمع ، وبناء على هذه العناصر جميعا يتوقف شكل المشاركة السياسيه للمرأة ومدى قوتها. أى أن البناء الاجتماعى والقيم والتقاليد قد تجعل من المشاركة مشاركه شكليه فقط ، بمعنى ان القانون يعطى المرأة الحق فى المشاركة ولايستطيع أن يسلبها هذا الحق ، ولكن عندما يأتى دور التنفيذ نجد أن هناك عوائق تمنع المرأة من الاشتراك فى أنشطه كثيرة داخل المجتمع ومنها المشاركة السياسية .

هذه العوائق تعتبر كالسد المنيع الذى يجعل المرأة ، انثى مهما بلغت من التعليم ومهما ارتقت فى المناصب العليا ، مازالت مقيده بأغلال وسلاسل، وسنتعرض لهذه العقبات فيما بعد .

معنى هذا ان المشاركه السياسيه تعتبر مسأله متصله بالواقع الاجتماعى وهى تسود اكثر فى المجتمعات المتقدمه وتدل على الحريه والوعى الذى وصلت اليه هذه المجتمعات . فاذا شاركت المرأة فى الجانب السياسى فان فى هذا احترام لمكانة المرأة واحترام للمجتمع الذى تمت فيه هذه المشاركه. ذلك لان المجتمع الذى يعطى الفرصه للمرأة لتشارك سياسيا هو مجتمع وصل الى أعلى درجات الرقى والتحضر وفى هذا اعتراف كامل بالدور الهام

الذى تقوم به المرأة فى مجالات اخرى كمجال التنشئه الاجتماعيه وتكوين الاتجاهات والمواقف الفكريه وفى خلق أجيال يمكن الاعتماد عليها فى تكوين مستقبل مشرق .

ولكى نفهم الدور الذى تقوم به المرأة فى المشاركة السياسية ، وما وصلت اليه من تقدم فى هذا المجال ، يجب أولا القاء بعض الضوء على التقدم الذى وصلت اليه المرأة فى مجالات أخرى . ذلك لان - كما وضحنا سابقا - المشاركه فى النواحى السياسيه مرتبط بمكانة المرأة وبالتقدم الذى وصلت اليه فى مضارب الحياة الأخرى . وفيما يلى عرض سريع لمكانة المرأة والتقدم الذى وصلت اليه حتى الوقت الحالى .

مكانة المرأة فى العصور القديمه :

كان للمرأة فى مصر القديمه مكانه عليا فى المجتمع ، وكان لها حقوق كثيرة لايمكن اغفالها . "واعتبرت المرأة شخصا كامل الاهلية من حقه أن يبيع ويشترى ويتقاضى دون اذن من آب أو زوج" (٨) .

وتربعت المرأة على العرش لسنوات طويله فى ذلك الوقت . ومن الملكات اللاتى يذكرن بعملهن العظيم (٩) "مريت نيت" التى حكمت مصر فى أواخر الاسرة الأولى بعد اضطرابات سادت البلاد . فاستطاعت هذه الملكه أن تعيد النظام الى ربوع الوطن المصرى القديم .

"ونيت أفرت" وقد حكمت مصر ١٢ سنه عم الرخاء والاستقرار فيها ربوع البلاد . وحتشبسوت التى كانت من أشهر ملكات مصر القديمه ومن اشهر نساء العالم ، وذلك لطول المدة التى حكمت فيها البلاد ، وما قامت به من جليل الاعمال . فقد أقامت أسطولا حربيا حمت به استقلال مصر وهى من الأسرة الثامنه عشر وحكمت مصر لمدة ٢٢ سنه .

كما أن التاريخ لايغفل أسماء أخرى من الملكات أيام الفراعنه مثل الملكة "منح حت" زوجة الملك "سفن رع" والملكة "تى" والملكه الجميله "نفرتيتى" التى اشتهرت بجمالها الخلاب . وغيرهن .

كذلك ارتفعت المرأة لمكانة الآلهة وتدل قصة "ايزيس" على هذا . كما وجدت آلهه أخرى مثل (١٠) الاله "توت" اله الشمس و "نابت" اله الحرب و "باستت" اله المرح و "حتحور"

مكانة المرأة فى العصر الجاهلى :

انحطت مكانة المرأة فى العصر الجاهلى ، وأصبحت المرأة رمزا للشر والعار، وانتشرت ظاهرة وأد البنات .

ومما يدل على مكانة المرأة فى العصر الجاهلى أنها "كانت "شيئا" لاكائنا بشريا" وكانت تقتل خشية الاملاق . وكانت تورث مع مايورث من المتاع والحطام. لم يعترف بأن لها عقلا او شعورا أو كينونه مستقله تمثلها ارادة قائمه للمرأة من الحقوق ، لم يعترف به البغاة الذين ورثوا جاهلية القرون الاولى . لقد اتجروا بالنساء بيعا وشراء واستغلالا . وحرموهن حق التمتع بما يملكن من حطام الدنيا اعقارا او مالا ، وردوهن شيئا من الاشياء"(١١).

وهكذا كانت المرأة شئ يستهان به بينما الرجل هو كل شئ وهو مصدر القوة ومن أهم صفاته الشجاعه والاقدام .

تستنتج من ذلك" ان العلاقات التى كانت تربط بين الرجل والمرأة هى نتاج المجتمع ودرجة تطوره. ومن الطبيعى ان يعزز المجتمع الجاهلى قواعد وتقاليد يغلب عليها طابع الاستعلاء الذكرى لاسيما انه كان مجتمعا رجاليا عماده الفروسيه والقوه"(١٢).

وخلاصة القول ان التنظيم الاجتماعى للمجتمع الجاهلى أبعد المرأة من الحياة العامة وجعلها خاضعه لأوامر الرجل ونواهيه، حبيسة المنزل . يحركها الرجل متى شاء وكيفما شاء ، وكأنها عبد ينتظر من سيده الأوامر .

ورغم ما لحق بالمرأة من تحقير من شأنها فى تلك الفترة ، الا ان بعض النساء كانت لهن المكانه العظيمه التى لايستطيع ان ينكرها أحد . فنجد منهن الشاعرات والخطيبات والطبيبات . وغيرهن . ومن أمثلة ذلك "زينب طبيبة بنى عواد التى اشتهرت بالطب فى الجاهليه والاسلام فكانت فضلا عن معالجة الابدان تحسن طب العيون والجراحه"(١٣).

المرأة فى العصر الاسلامى :

قلب الاسلام الاوضاع الجاهليه رأسا على عقب، فأنار بقرآنه ظلمات الجاهلية وقضى على عادات كثيره سيئه، كشرب الخمر، ووأد البنات ، وأرسا قواعد الحكم ومبادئ

"المسئوليه الفرديه ، والمساواه فى الحقوق بين الناس جميعا ، والشورى ، والتضامن بين الافراد على اختلاف الطوائف والطبقات" (١٤).

وقد أرسى الاسلام قواعد المساواة بين الرجل والمرأة ، وكان فى هذا سبقا على كل الحضارات التى تتحدث اليوم عن هذه المساواه.

فالمرأة فى الاسلام "لها أن تبدى رأيها وتنقد وتجادل ، ولها ان تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، ولها ان تعمل وتكسب ، تعمل عملا لايضر بنفسها أو زوجها وبيتها وأولادها ، ولها أن تتولى وظائف الدوله .. وأن تشارك فى انتخاب الامام ومبايعته ، وأن تخرج الى الغزو والجهاد ، فتعمل مايوافق طبيعتها من تضميد الجراح، أو اسقاء الجنود، او صنع الطعام، أو العنايه بالمرضى ، أو اثارة الناس على القتال، او غير ذلك"(١٥)

وقد نص القرآن الكريم فى آيات صريحه على أوجه المساواه بين الذكر والانثى. فنجد قوله تبارك وتعالى "من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحينه حياة طيبه، ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون" (١٦). وفى آية اخرى "وما خلق الذكر والانثى ، ان سعيكم لشتى" (١٧). وفى آيه ثالثه يقول المولى عز وجل "فاستجاب لهم ربهم انى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض" (١٨). حتى أنواع العقاب، لم يغفلها الله عز وجل بل سوى بين الذكر والانثى فيها ، فنجد الله سبحانه وتعال يقول "والزانيه والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلده ، ولا تأخذكم بهما رأفه فى دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، وليشهد عذابهما طائفه من المؤمنين" (١٩).

من هذا يتضح ان الاسلام غير كثيرا من البناء الاجتماعى للمجتمع الجاهلى ونتجت من ذلك تغيرات اجتماعيه لاحصر لها .

ويجب ان نلاحظ أن المبادىء الساميه العظيمه التى قدمها لنا الاسلام والتى تعتبر المساواه بين الرجل والمرأة احداها ، هى نفس المبادىء التى تنادى بها الحضارات الغربيه الان بل تفوقها فى كثير من الاحيان، وقد اعترف كتاب الغرب بهذا. فنجد الدكتور ادوارد يقول "أن المرأة فى الاسلام يمكن لها التصرف فى ملكيتها وأموالها على حين أن بعض الدول الاوربية الحديثه تجعل للرجل تدخلا فى التصرف فى أموال الزوجه" (٢٠).

كذلك نلاحظ أن المرأة لاتغير اسمها بعد الزواج "بينما فى الدول الغربية يتغير اسم الزوجه لاسم الزوج ، وفقدان اسم المرأة وحملها لاسم زوجها يرمز لفقدان الشخصية المدنيه للزوجه واندماجها فى شخصية الزوج" (٢١).

مما سبق يتضح لنا "ان الاسلام لم يعتبر المرأة عضوا مهملا فى الهيئة الاجتماعية بل اعتبرها أحد جناحى تلك الهيئه والا فيختل التوازن.ومهما صفق الجناح الآخر فلا يقوى على حمل اعباء الأمه وحده فتسقط" (٢٢).

المرأة المسلمه والمشاركة السياسيه:

رغم ان المرأة المسلمه لم تدخل فى النطاق السياسى بصوره مباشره فى بعض الأحيان ، الا أن هناك وقفات لاينكرها التاريخ توضح مشاركة المرأة فى السياسة.

ويجب أن نؤكد ان الاسلام لم يمنع المرأة من المشاركه السياسيه بل يقول البعض "أن الاسلام لايكتفى بالمطالبه بالمشاركة السياسيه بل يأمر بها ويعتبرها فرض عين على كل مسلم ومسلمه وضربا من الجهاد" (٢٣).

وقد مارست المرأة فى عهد الرسول وخلفائه الراشدين كل أنواع العمل السياسى، والتشريعى ، والتثقيفى ، والقضائى . وكان للمرأة حق المشاركة فى انتخابات الخليفه ، أى البيعه له.ولها حق الاعتراض على البيعه، كما اعترضت السيدة عائشه على خلافة على . وكانت تحضر مع الرجال دروس الفقه والدين . حتى قال الرسول عن السيدة عائشة "خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء" وكانت تشترك فى وضع التشريعات السياسه والحكم وتعارض فى الرأى بحريه وتصحح للخليفه أخطاءه حتى يقول عمر "اخطأ عمر وأصابت امرأة" (٢٤).

وهكذا توضح الحوادث المختلفه ما كانت تقوم به المرأة المسلمه من دور فى المجال السياسى "بل ان موقف السيدة عائشه فى محاوله للصلح بين على وخصومه ، تلك التى اتهمت فيها بالانحياز ، يدل على ماكان للمرأة من وزن فى العمل السياسى" (٢٥).

وهكذا نجد ان الدين الاسلامى الحنيف لم يحرم على المرأة المشاركه السياسيه بل شاركت المرأة فى صدر الاسلام فى حالات متعدده كما وضحنا.واكتسبت المرأة بفضل الاسلام

مكانه عاليه وظهرت عبر التاريخ حالات كثيره توضح ماوصلت اليه المرأة من مناصب ، ومن امثلة ذلك " شجرة الدر" التى "كانت جاريه فأصبحت سلطانه وحملت بمفردها عبء الحكم فى مصر فى أدق الظروف وكان لها فضل فى قهر جيوش الصليبيين عن مصر" (٢٦).

ولكن هذه المكانه العاليه سرعان ما انخفضت الى أدنى درجة وذلك فى العصر العباسى وفقدت المرأة كثيرا من المكاسب الماديه والمعنويه. وزادت فى نفس الوقت مكانة الرجل القوى . وقد فسر بعض الدراسيين لهذه الفترة الاسباب التى أدت الى التقليل من شأن المرأة فنجد محمد جميل بيهم يقول "كان الاتراك والمغول قبل الاسلام بدو رحل معاشهم من الماشية ومعظم كسبهم من الغزو ، فلذلك ولما كان اعتمادهم على القوة فقد رفعت تقاليدهم الرجل بقدر ما اسقطت منزلة المرأة " (٢٧).

وهكذا فى فترة الخلافه العثمانيه احتجبت المرأة فى البيت ولم يعد لها دور فى المجتمع الا دورها كأم وزوجه وأبنه فى الأسرة، وقد منعت من الاختلاط بالرجل وأصبحت فى عزله تامه. وقد عبر قاسم أمين عن هذه الفترة أفضل تعبير بقوله "ففى شخصها فى شخص الرجل ، ولم يبقى لها من الكون مايسعها الا ما استقر من زوايا المنزل، واختصت بالجهل والتحجب بأستار الظلمات ، واستعملها الرجل متاعا للذه ، يلهو بها متى أراد ، ويقذف بها فى الطريق متى شاء ، له الحريه ، ولها الرق ، له العلم، ولها الجهل له الفعل وله البله، له الضياء والفضاء ، ولها الظلمه والسجن ، له الأمر والنهى ولها الطاعة والصبر ، له كل شىء فى الوجود ، وهى بعض ذلك الشىء الذى استولى عليه" (٢٨).

المرأة المصرية فى العصر الحديث :

جاهدت المرأة المصرية ومازالت تجاهد لنيل جميع حقوقها فى مختلف المجالات، حتى أنها سبقت المرأة الغربية فى كثير من الحقوق التى حصلت عليها .

وأول شىء طالبت به المرأة ، الحصول على الحرية. فقد كانت المرأة حبيسة البيت ، ترعى فيه مصالح ابنائها ، وزوجها . واعتبر الرجل ان مشاركة المرأة فى خارج حدود البيت فيه مفسدة لها .

ومع ذلك استطاعت المرأة الحصول على الحرية بمساعدة الرجل ... فقد وقف الرجل بجانبها ، يحاول ان يرفع من شأنها، ويوضح أهمية الادوار التى تقوم بها . لذلك

اعتبرت الدكتوره ساميه الساعاتى هذه الفتره - نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين - "الفتره السلبيه أو فترة نيابة الرجال للمدافعه عن حقوق النساء فى مصر" (٢٩). ويعتبر رفاعه الطهطاوى ومحمد عبده وقاسم أمين من الرعيل الاول الذين دافعوا عن المرأة .

ومن أهم الحقوق التى حصلت عليها المرأة هو حقها فى التعليم . "ويمكن القول بان النهضه النسائيه قد بدأت فى عهد الخديوى اسماعيل حيث أنشئت المدارس لتعليم البنات ، وبدأت المرأة المصرية أنذاك تسهم بنصيبها فى النهضة الاوربية، والاجتماعية وكانت عائشه عصمت تيمور طليعة هذه النهضة ، كما كان لرفاعه رافع الطهطاوى فضل كبير فى ترقية المرأة المصرية ، اذ يعتبر أول من دعا الى النهضة النسائيه والى تعليم البنات وتثقيفهن أسوة بالبنين" (٣٠).

وقد بين رفاعه الطهطاوى اهمية تعليم البنات حيث قال "ان تعليم البنت القرأة والكتابة والحساب ونحو ذلك من شأنه أن يزيدها أدبا ، وعقلا ، ويجعلها أهلا للمعرفة وأصلح لمشاركة الرجل فى الكلام والرأى ، فتعظم فى قلبه كما تعظم مقامها عنده. كما أن تعليم المرأة يمكنها عند اقتضاء الحال أن تقوم من الاعمال بما يقوم به الرجل على قدر قوتها ، وطاقتها ، ومن شأن ذلك تجنيب البطالة عند النساء، اذ ان فراغ أيديهن عن العمل يشغل السنتهن بالاباطيل ، وقلوبهن بالاهواء ، وافتعال الأقاويل ، فالعمل يصون المرأة عما لايليق بها . ويقربها من الفضيله" (٣١).

ولاننسى فى هذا المجال كفاح الشيخ محمد عبده ثم قاسم أمين الذى بين بكل وضوح وقوة فى كتابيه "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة" اهمية تعليم المرأة والتى كان من نتيجتها أن اهتمت الصحف والمجلات نشر هذه الدعوة ، وتبنى فكرة الكتابه عنها بصفة مستمره فى ذلك الوقت .

كذلك نادى عبد الله النديم بتعليم المرأة أيضا ، وبين ان تعليم المرأة شرط من شروط تقدم المجتمع .

أما الرائدات فى هذا المجال فمنهن السيده ملك حفنى ناصف ، والتى تعتبر بحق أول النساء اللاتى نادين بحرية المرأة . وهى أيضا "أول خطيبه جمعت النساء وخطبت

فيهن لتوعيتهن وحثتهن على المطالبه بحقوقهن . وكانت تنادى بالتعليم الالزامى فى المرحلة الاولى ، وفتح آفاق العلم أمام الفتاة ، ومساواتها بالفتى . كما كانت تناشد الرجال أن يعزفوا عن الاساليب الرجعيه والتزمت" (٣٢).

وكان من هذه المجهودات العظيمه أن فتح أمام المرأة مجال التعليم الابتدائى ثم الثانوى ، ثم الجامعى ، والفنى ، وكذلك الدراسات العليا ، واستطاعت المرأة أن تصل الى أعلى درجات التعليم . وبالتالى دخلت المرأة ميدان العمل ، وزاد عدد النساء فى جميع مراحل التعليم كما يتضح من الجدول التالى :

جدول (١) التوزيع النسبى لعدد الطلبه والطالبات فى مراحل التعليم المختلفة لعام ٨٢ / ٨٣

نوع التعليم	ذكور	النسبه	اناث	النسبه
ابتدائى	٣٠٤٣٤٦٣	٠/٠٥٩	٢١٣٨١٤٨	٠/٠٤١
اعدادى	١١٣٥٦٦٠	٠/٠٦٢	٧٠٥٤٢٥	٠/٠٣٨
ثانوى	٨٤٥٥٧٧	٠/٠٦٣	٤٩٣٤٩٢	٠/٠٣٧
معلمين و معلمات	٢٩٥٩٨	٠/٠٤٧	٣٣٨٣١	٠/٠٥٣
جامعى	٤٥١٥٨٨	٠/٠٦٨	٢١٦٠١٢	٠/٠٣٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ، الكتاب السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٨٣ ، القاهرة ، يونيه ١٩٨٤ ، ص ١٩١ .

من جدول (١) يتضح أن نسبة الفتيات فى مراحل التعليم المختلفه لاتقل عن $\frac{1}{3}$ عدد الفتيان ماعدا معاهد المعلمات ، حيث تزيد فيه نسبة الفتيات الى (٠/٠٥٣)بينما الفتيان (٠/٠٤٧). وقد يرجع هذا - كما سنرى فيما بعد - أن مهنة التدريس تعتبر مهنه "أنثويه"، أى تتفق مع طبيعة الأنثى أكثر من أى عمل آخر .

وعلى آية حال، ورغم ان التعليم بجميع مراحله لم يشمل جميع الفتيات فى جمهورية مصر العربية ، الا ان هذا العدد الموجود فى المدارس والمعاهد والجامعات حاليا يعتبر عدد كبير وخاصة فى مجال التعليم العالى حيث كانت الفتاة الى عهد قريب - لاسيما فى

الوجه القبلى - لاتستطيع دخول الجامعه نظرا للتقاليد التى تحرم على المرأة مخالطة الرجل حتى فى أماكن العلم .

ونتيجه لفتح مجال التعليم أمام المرأة ، أصبح من المحتم عليها المساهمه فى مجال العمل . فلا يعقل ان تظل المرأة حبيسة المنزل ، بعد السنوات الطويله التى قضتها فى التعليم حتى وصلت الى أعلى مراحله . "فازدادت نسبة الاناث بشكل مضطرد فى سوق العمل لاسيما بعد مظاهر التغير الاجتماعى التى ادت بدورها الى التوسع فى تعليم الفتيات" (٣٣) حتى "أصبحت من المصادر الهامة للقوى العامله" (٣٤).

والملاحظ أنه رغم "ان مساهمة المرأة فى مجال العمل والوظائف العامة وان كانت فى تزايد مستمر ، الا أنها مازالت تتركز فى مجال المستويات الوظيفيه الدنيا والوسطى" (٣٥).

وقد يرجع ذلك الى ان هناك معوقات وظيفيه ، وحضاريه وخدميه ، واجتماعيه ، وثقافيه ، وقانونيه، تحول بين تقدم المرأة الى مناصب عليا فى العمل. (٣٦)

٧ المشاركة السياسيه للمرأة فى العصر الحديث :

رغم الحالات الفرديه التى أظهرها التاريخ والتى توضح المشاركه الفعلية للمرأة ، الا أن المطالبه بالمشاركه السياسيه لم تبدأ الا مع مطلع القرن العشرين .

"فمن المأثور فى تاريخ النضال السياسى المصرى ، أن (مصطفى كامل) بدأ لاول مرة خطبه بتوجيه الخطاب الى السيدات والسادة فى الوقت نفسه ، اذ كانت المرأة المصريه قد بدأت تظهر فى الاجتماعات السياسيه التى كان يعقدها (الحزب الوطنى) . وفى ٧ ديسمبر عام ١٩٠٧ حضرت بعض السيدات باليشامك والحبر الى (دار اللواء) ، وجلسن مع الحاضرين ولكن فى ركن قصى ، وكان ذلك موضع اعتزاز وفخر (مصطفى كامل) (٣٧).

وقامت المرأة بعد ذلك بدور كبير فى ثورة ١٩١٩ حيث اشتركت النساء فى مظاهرة كبيره ضد الاحتلال ، أدت الى تصدى الانجليز لهن وقد استشهدت السيده حميده خليل فيها.

"ومن النساء ذات الدور الهام فى المجال السياسى ، منيره ثابت ، فهى تعتبر أول مصريه طالبت بالحقوق السياسيه فى العشرينات" (٣٨).

بعد ذلك اشتركت النساء فى مظاهرات اخرى متعدده منها، مظاهرة ٢٠ مارس ١٩١٩. وفى ديسمبر من نفس العام انضمت النساء فى مظاهره للاحتجاج على لجنة ملنر، ثم اشتركت النساء بعد ذلك فى مظاهره اخرى فى يناير ١٩٢٠ .

وعندما صدر دستور عام ١٩٢٣ لم يكن للمرأة مكان بين مواده . وأغفل الدستور المطالب السياسيه للمرأة وأهمها التصويت الذى طالبت به السيده منيره ثابت من قبل .

"وفى عام ١٩٢٧ قدمت النساء عريضه رسميه، رفعت الى السلطان فى مصر للمطالبه بالحقوق السياسيه ممثله فى الحق فى الانتخاب" (٣٩)

وهكذا استمرت المرأة تطالب بحقها السياسى فى مناسبات مختلفه، ولكنها لم تحظى من المسئولين بأى اهتمام ، حتى صدر قانون الانتخابات رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٥. والمرة الثانية أغفل القانون مشاركة المرأة، وقصر المشاركه على الرجل فقط .

ونتيجة لاغفال قانون الانتخابات للمرأة، قامت النساء بعدة مظاهرات تطالب فيها بحقها السياسى وخرجت النساء فى مظاهره كبيرة وذلك عام ١٩٥١ تطالب فيها بحق الانتخابات ، والترشيح لمجلس النواب والشيوخ .

وأخيرا جاءت السنه الحاسمه فى عام ١٩٥٦ عندما وضع دستور البلاد الجديد*، ونص الدستور على المساواه بين المرأة والرجل ، وأعطى المرأة حقها السياسى متمثلا فى قانون رقم ٧٣ الذى نص على أن "لكل مصرى ومصريه بلغ ثمانية عشر سنه ميلاديه، أن يباشر نفسه الحقوق السياسيه، وان يقيد فى جداول الانتخابات كل من له الحق فى مباشرة الحقوق السياسيه من الذكور، وكذلك يجب أن يقيد من الاناث من تقدم نفسها طلبا بذلك" (٤٠).

وهكذا تعتبر سنة ١٩٥٦ هى السنه الحاسمه فى النضال السياسى للمرأة، حيث حقق قانون الانتخاب احلام كثير من النساء . وكانت هذه السنه هى البدايه الفعليه الاولى فى المشاركه السياسيه للمرأة .

وتأكيدا للمشاركة السياسية للمرأة، اهتمت الدولة باصدار القوانين المؤيده لذلك مثل دستور عام ١٩٦٤ ، ١٩٧١ وورقة أكتوبر التى صدرت عام ١٩٧٤ .

وقد اهتم الرئيس الراحل أنور السادات بالمرأة وصدر فى عهده تعديلا فى قانون الاحوال الشخصيه لما فيه صالح المرأة كما أنه أصدر قرارا جمهوريا رقم ٤١ لعام١٩٧٩ بجعل قيد المرأة اجباريا فى جداول الانتخابات .

المشاركه السياسيه المباشرة للمرأة المصريه :

سبق ان وضحنا ان المشاركة السياسيه "تشمل النشاطات السياسيه المباشرة (أوليه)، والنشاطات غير المباشرة (الثانويه) . ومن أمثلة المشاركة فى النشاطات السياسية المباشرة - تقليد منصب سياسى - عضوية الحزب - الترشيح فى الانتخابات التصويت - مناقشة الأمور العامه .

أما أمثلة النشاطات غير المباشرة فهى تمثل المعرفه، والوقوف على المسائل العامة العضوية فى هيئات التطوع ، وبعض أشكال العمل فى الجماعات الأوليه "(٤١).

وسنتناول فى هذا الجزء من الدراسة بعض جوانب المشاركة السياسيه المباشرة وغير المباشرة والتى يمكن أن نحددها فيما يلى :

(١) المرأة وتقليد المناصب السياسية :

يتم تقليد المنصب السياسى اما عن طريق الفوز فى الانتخابات، أو عن طريق التعيين المباشر . ويمارس الشخص الذى تم اختياره للقيام بمهام هذا المنصب أمورا معينه يحددها المنصب نفسه ، ويمكن تحديد بعض المناصب السياسيه الهامه التى تقلدتها المرأة فيما يلى :

أ - المرأة فى الوزارة : تعتبر الدكتوره حكمت ابو زيد أول سيده تقلدت منصب الوزيره ، وذلك فى عام ١٩٦٢ حيث تم تعيينها من قبل رئيس الجمهورية كوزيره للشئون الاجتماعيه .

وفى عام ١٩٧١ تم تعيين الدكتوره عائشه راتب فى نفس المنصب . وقد استمرت فى هذا المنصب حتى عام ١٩٧٧ عندما عينت الدكتوره آمال عثمان وزيرة التأمينات الاجتماعية ، ومازالت فى هذا المنصب حتى يومنا هذا.ويعتبر هذا المنصب نصر كبير للمرأة المصريه .

ب - المرأة فى مجلس الشعب : تعتبر عام ١٩٥٧ أحد السنوات الحاسمة فى تاريخ

كفاح المرأة . ففى هذا العام ولأول مرة ، أصبحت المرأة عضوا فى مجلس الأمه . ولكن الملاحظ أن نسبة السيدات فى عضوية المجلس كانت منخفضه جدا بالمقارنه بنسبة عضوية الرجال ، ويتضح هذا من الارقام التى أمامنا . فالملاحظ أنه بلغت نسبة المرأة "فى الانتخابات السبعه لاعوام ١٩٥٧، ١٩٦٤، ١٩٦٩، ١٩٧١، ١٩٧٦، ١٩٧٩ حوالى ٦ر٠٪ ، ٧ر١٪، ٨ر٠٪، ٥ر٢٪، ٤ر١٪، ٧ر٨٪ على التوالى" (٤٢).

"ومما يذكر أن ارتفاع النسبه فى دورة ١٩٧٩ يرجع الى القرار التاريخى الذى أصدره الرئيس محمد أنور السادات رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ الذى أعطى المرأة ثلاثين مقعدا فى ثلاثين دائره انتخابية" (٤٣).

جـ - المرأة فى المجالس المحلية :

" أصبحت المرأة المصرية لأول مرة عضوا فى مجلس الاحياء فى يوليو ١٩٦٩، حيث عينت عضويتين فى مجلس حى وسط الاسكندرية . وفى عام ١٩٧٥ انتخبت سبع عضوات فى مجلس محلى محافظة الدقهيلية ، وخمس عضوات فى مجلس محلى القاهرة ، وأربع عضوات فى مجلس محلى محافظة الاسكندرية ، وثلاثة عضوات فى كل من القليوبيه والشرقيه ، وعضويتين فى الاسماعيليه ، وعضوة فى دمياط وانتخبت السيده جيهان السادات رئيسه لمجلس محلى محافظة المنوفيه ،وأصبحت - لأول مرة - أول أمرأة ترأس مجلسا محليا على مستوى المحافظة . وبعد اجراء أول انتخابات فى ظل قانون الحكم المحلى الجديد فى عام ١٩٧٩، فازت بعضوية مجالس المحليات ٢٤٠٩ سيده من ٢٣٩٤٧ عضوا على مستوى الجمهورية" (٤٤)

"وقد أتاحت الدولة العضوية فى المجالس الشعبيه والمحليه لخمسة وعشرين فى المائه على الاقل للنساء" (٤٥).

٢- المرأة والتنظيمات السياسية :

رغم ان المرأة المصريه اشتركت بصورة غير رسميه فى بعض التنظيمات السياسية ، الا أن هذه المساهمه لم تتخذ الشكل الواضح الا فى عهد الثورة .

ففى عام ١٩٥٣ شاركت المرأة فى هيئة التحرير وساهمت مساهمه كبيرة فى" الحرس الوطنى" .

"كذلك كان للمرأة دور هام فى الاتحاد القومى ، والاتحاد الاشتراكى العربى ، الذى أثبتت فيه المرأة جدارتها ، حتى أصبح عدد العضوات العاملات فيه قد وصل الى ٢٢٨٩٣٠ عضوة أى بنسبة ٨ر٠٤٪ من المجموع الكلى لعدد الأعضاء. وقد صدرت بعض التشريعات لتشجيع مساهمة المرأة فى الاتحاد الاشتراكى العربى حيث خصص مقعدان للنساء فى كل وحده أساسيه من وحداته" (٤٦).

٣- المرأة والتنظيمات النسائيه :

لم يتكون التنظيم النسائى بصورته الرسمية الا فى عام ١٩٥٣ عندما طلب من الدكتوره سهير القلماوى بدراسة تكوين تنظيم نسائى فى مصر ، ولكن ظهرت بعض الصعوبات التى منعت تنفيذ الفكرة بصوره رسميه .

"وعند قيام الاتحاد القومى ، أنشىء "مكتب المرأة" كأحد المكاتب الرئيسيه التى تتكون منها اللجنه المركزيه للاتحاد الاشتراكى العربى ، وتولتها السيده كريمه السعيد. وفى ٧ سبتمبر ١٩٧٥ صدر قرار رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى رقم ٣١ بتكون التنظيم النسائى . وفى ٦ سبتمبر ١٩٧٦ صدر قرار الامين الاول للاتحاد الاشتراكى رقم ١٢٧ بفتح باب تقديم طلبات عضوية التنظيم النسائى . وأجريت الانتخابات لأول تنظيم نسائى على مستوى الجمهورية . وفى عام ١٩٧٧ عدل النظام الاساسى للتنظيم وأصبح منظمه قوميه ذات شخصيه اعتباريه" (٤٧).

وتتلخص أهم أهداف التنظيمات النسائيه فيما يلى (٤٨):

١- التعبئه العامه للنساء فى مختلف محافظات الدوله .

٢- تنظيم جهودهن للقيام بكافة انواجبات التى يفرضها المجتمع المصرى عليهن .

٣- توعية المرأة بحقوقها السياسيه والقوميه، وتبصيرها بوسائل ممارسة هذه الحقوق .

٤- توجيه النساء لقيد أسمائهن فى جداول الانتخاب .

٥- الانتظام فى عضوية التنظيم السياسى .

٦- تنظيم اسهام المرأة فى الخدمات الاجتماعية والصحيه وغيرها .

٤- المرأة وعضوية الاحزاب :

رحب مصطفى كامل بالمرأة فى الحزب الوطنى ، ولكن انتقاليد لم تكن تسمح بعد

بالاعتراف بعضويتها رسميا فى الحزب . فبقيت تخطب وتشارك بوجدانها ، وبنشاطها فى كل مايدعو اليه ، حتى توفى مصطفى كامل عام ١٩٠٨ فوقفت السيده زينب فواز فى فى حفلة الاربعين فى ٢٠ مارس من ذلك العام تخطب فى السيدات وكانت هذه أحد معجزات مصطفى كامل(٤٩).

ورغم ان الوقت لم يكن يسمح بعد الاعتراف بعضوية المرأة فى الاحزاب ، الا انه فى عام ١٩١٤ انضمت النساء الى أعضاء الحزب الوطنى فى مظاهرة عامه نظمها الحزب فى ذلك الوقت .

وفى عام ١٩١٩ تألفت أول لجنة للسيدات الوافديات وكان من أهم أهدافها مقاومة الاستعمار وتضميد جراح المصابين بسبب الثوره ضد الانجليز . وكانت أول لجنة برئاسة شريفه هانم رياض ،ومن أعضائها هدى شعروای . ثم تألفت عدة لجان مشابهه فى جميع انحاء الدولة لتنظيم كفاح المرأة المصريه فى سبيل الحريه والاستقلال . وكانت صفيه زغلول - أم المصريين - رئيسة شرف لجنة السيدات الوافديات وجميع لجان الوفد للسيدات فى مصر.(٥٠).

وقد تطورت عضوية المرأة للاحزاب وخاصة فى عهد الثورة ، حيث سمح للمرأة بالانضمام للاحزاب بعد السماح بممارسة النظام الحزبى فى مصر. وبهذا استطاعت الدوله تقديم ميدان آخر من ميادين المشاركه السياسيه فى العصر الحديث .

٥- المرأة فى الانتخابات :

اعطى الدستور مصر عام ١٩٥٦ الحق للمرأة فى ترشيح نفسها وكذلك فى التصويت فى الانتخابات . ولكن الملاحظ من الاحصائيات ان كثيرا من السيدات لايمارسن هذه الحقوق التى حصلن عليها بعد كفاح مرير ، وأن المرأة المصرية لم تقبل على الاشتراك فى الانتخابات بصورة ايجابية .

وتوضح الاحصائيات أنه قد "بلغ عدد من قيدن اسمائهن فى جداول الانتخاب عام ١٩٥٧ هو ١٤٤ر٩٨٣ ناخبه مقابل ٢٩٢ر٥٧٥ر٥ ناخبا بينما بلغت نسبة السيدات اللائى زاولن حقهن السياسى عند الاقتراع على الدستور ورئاسة الجمهورية فى ذلك الوقت حوالى ٠/٠٢ر٧ تقريبا عن جملة الناخبين (ذكور واناث) (٥١).

وفى عام ١٩٧٥ بلغ عدد المقيدين بجداول الانتخابات ٩ر٥٦٤ر٤٨٢ شخصا منهم ١ر٥٦٥ر٥١٧ من الاناث بنسبة ٠١٦/٠٠ (٥٢)

وقد يفسر البعض السبب فى عزوف المرأة عن المشاركه فى الانتخابات الى أنه حتى عام ١٩٧٩ كان التسجيل فى جداول الانتخابات اختياريا . وفى عام ١٩٧٩ أصدر الرئيس الراحل محمد أنور السادات قرار بجعل القيد فى جداول الانتخابات اجباريا. ومع ذلك فمازالت المرأة لاتشارك المشاركه المتوقعه منها فى هذا المجال . وهناك عدة أسباب تعوق المرأة فى مشاركتها السياسيه سنناقشها فيما بعد .

٦- المرأة فى الاتحاد النسائى :

فى عام ١٩٢٣ تم تأسيس الاتحاد النسائى المصرى بقيادة السيدة هدى شعراوى وكان من أهم أهدافه فى ذلك الوقت ، المطالبه بحقوق المرأة السياسيه بوجه عام وحق الانتخاب بوجه خاص ، وكذلك بحق التشريع .

"وفى عام ١٩٣٨ أسهم الاتحاد النسائى المصرى فى بروز تحرك المرأة على المستوى العربى ، حيث عقد أول مؤتمر لنساء العرب فى القاهرة فى أكتوبر من ذلك العام ، اشتركت فيه وفود من نساء مصر وسوريا والعراق ولبنان ، والاردن وفلسطين ، ونجحت قضية المرأة فيه من جميع نواحيها" (٥٣).

بعد ذلك عقد الاتحاد فى دورات متعدده لمناقشة جميع قضايا المرأة بما فيها القضايا السياسيه وغير ذلك من الموضوعات التى تهم المجتمع بوجه عام والمرأة والأسرة بوجه خاص .

"وفى عام ١٩٤٤ نظمت المرأة العربية نفسها فيما يطلق عليه الاتحاد النسائى العربى العام برئاسة السيدة هدى شعراوى . وكان من أبرز قضاياه التى اشتركت المرأة العربية فى بحثها ومناصرتها معبره عن انفعالاتها الوطنيه السياسيه." (٥٤) وقد ساهم هذا الاتحاد فى جلسات متعدده خلال سنوات طوال فى توضيح كثير من النواحى السياسية والاجتماعية التى تخص العالم العربى .

أثر المشاركة السياسية للمرأة :

تعرضنا للتاريخ الطويل الذى مرت به المرأة حتى حصلت على حقوقها السياسيه . وقد يطرح البعض السؤال التالى : ماهو أثر المشاركة السياسية للمرأة ؟. فى الحقيقه يمكن للفرد أن يدرك آثار كثيره لهذه المشاركة والتى يمكن أن نلخصها فيما يلى :

(١) شعور المرأة باهميتها وبأنها عضو نافع فى المجتمع وانها مساوية للرجل ، لها ماله من حقوق وعليها ماعليه من واجبات .

(٢) تساهم المرأة اليوم فى جميع الأنشطة والوظائف المختلفه فى الدولة حتى استطاعت ان تصل الى منصب وزيره . وفى اعطاء المرأة حقوقها السياسية تقدير كبير لما تقوم به من واجبات تجاه المجتمع .

(٣) نجحت المرأة فى مجالات خاصه مثل مجال الأسرة والطفولة "وقد أثبتت التجارب أن النساء كان لهن أثر طيب فى التشريعات الخاصه بحماية الأمومه والصحه العامة والموضوعات الاجتماعية كمحاربة الخمور وغير ذلك"(٥٥). وبهذا تستطيع المرأة ان تساهم فى حل كثير من مشاكل الأسرة بحكم طبيعتها .

(٤) تحظى الدوله التى تعطى المرأة حقوقها كامله بالتعاون التام من جانب النساء . وبالتالى فان المرأة تعمل جاهدا فى تقديم كل ماتستطيع ان تقدم للدولة .

(٥) هناك أشياء تختص بالمرأة وقد لايستطيع الرجل فهمها ، أو قد يغفلها . ولكن وجود المرأة فى المناصب السياسيه ، واشتراكها بوجه عام فى السياسه ، يساعد على ايضاح مثل هذه الاشياء . حتى تؤخذ فى الاعتبار عند وضع السياسه العامه للدوله .

وخلاصة القول أن اعطاء المرأة حقوقها السياسيه فيه تقدير لها واعتراف بقدرتها على المساهمه فى المجتمع وكسب رأيها فى كثير من الأمور. كما أنه فيه تطبيق للشريعة الاسلاميه التى جاء بها النبى محمد صلى الله عليه وسلم .

عقبات المشاركه السياسيه للمرأة :

وضحنا سابقا أن المرأة رغم حصولها على حقوقها السياسيه الا أن القليلات فقط هن اللائى يمارسن هذه الحقوق .

وقد اتضح فى بداية هذا البحث، أن المشاركه السياسيه تتصل بمشاركة المرأة فى

المجالات الاخرى من الحياة . وأن التنظيم الاجتماعى والعادات والتقاليد والقيم قد تدفع المرأة الى المشاركة السياسيه ، وقد تعوقها . ومعنى ذلك ان المعوقات التى تواجه المرأة وتمنعها من المشاركه السياسيه معوقات تأتى من داخل المجتمع ، متمثله فى صورة قيم ، وعادات ، وتقاليد ، ونظم اجتماعية تقف كالسد المنيع ، وتحرم المرأة من المشاركة السياسية .

وقد وضحت نتائج بعض الأبحاث فى هذا المجال أن أسباب عدم الموافقه على منح المرأة حق الانتخاب هى : "ان التقاليد تمنع هذا الحق ، المرأة للمنزل فقط، المرأة ناقصه عقل ودين - الدين يحرم ذلك . وتتفق هذه النتائج مع ماتوصل اليه فؤاد دياب فى بحثه لقياس اتحاديات الرأى العام بمدينة القاهرة نحو منح المرأة حقوقها السياسية "(٥٦) ٪

وسنحاول فى هذا الجزء من البحث أن نتعرف على معوقات المشاركة السياسية فى مجتمعنا المصرى . والتى يمكن أن نلخصها فيما يلى :-

(١) التنشئه الاجتماعيه :

ان التنشئة الاجتماعية للمرأة تختلف عن تنشئة الرجل . فالتنشئة الاجتماعية للمرأة تعدها لدور "الانوثه" فى المستقبل ، كأن تكون ربة بيت وأم نموذجية وزوجه صالحه... الخ . وبناء على ذلك توجد اهتمامات متصله بعالم "الانوثه". الذى ستعيش فيه الفتاة فيما بعد ، كأن تتعلم الحياكه ، وطهى الطعام ، وادارة المنزل .. الخ .

وتعتبر الأمور السياسيه ، أمور فيها "ذكوره" ولاتهتم بها المرأة وبالتالى فهى تدخل فى عالم الرجل .

ونحن نعلم ان سلوك الانسان فى المستقبل يعتمد اعتمادا كبيرا على التنشئة الاجتماعية التى مر بها . وتوضح مارجرت ميد (٥٧) Mead هذه الصله (بين السلوك والتنشئة الاجتماعية) من خلال دراستها لثلاثة قبائل اختلفت فيها نوع التنشئة مما أدى الى اختلاف سلوك المرأة فى كل منها فيما بعد .

والملاحظ فى بيئتنا المصريه أن الأم تعلم ابنتها أن تكون زوجه صالحه وطاهيه ماهره وأم حنون . ولكنها لاتقدم لها أى نصائح تعودها على الاشتراك فى الاهتمامات

السياسيه فى المستقبل .

وقد دلت الدراسات فى بعض الدول المتقدمه مثل دراسة سوزان كيلرSusanne Keller فى الولايات المتحدة الامريكية أنه "رغم الحريه المتوفرة للمرأة فان اهتمامات المرأة تتركز حول الزواج، والمنزل، والاطفال، وبالتالى فان التنشئة الاجتماعية تتركز حول اكتساب الفتاة للمهارات المختلفه التى ستستخدما فى يوم من الأيام عندما تكون زوجة "(٥٨). ولذلك ونتيجة لمثل هذه التنشئة الاجتماعية نجد أن نسبة قليله من النساء يساهمن فى السياسه. ويجب ان نلاظ أن عدم المشاركة السياسية للمرأة تعتبر أحد الظواهر الموجودة فى كثير من المجتمعات(٥٩).

(٢) الأميـة :

تعتبر الامية أحد العوامل الرئيسية التى تقف عقبه أمام التقدم بوجه عام، وتقدم المرأة بوجه خاص. وقد وضحنا سابقا أن نسبة كبيرة من السيدات غير متعلمات. ومن المعروف أن التعليم يوسع مدارك الفرد ويساعده على التعرف على حقوقه وواجباته وعلى المشاركة فى أوجه الحياة المختلفه. وقد أظهر ليبست Lipset (٦٠). عن وجود علاقه ايجابيه بين التعليم والتصويت فى الانتخابات والتى هى أحد أوجه المشاركة السياسية.

(٣) ضيق الوقت :

تقوم المرأة بواجبات متعدده أثناء اليوم . فهى مسئوله عن نظافة المنزل واعداد الطعام ومعاونة الأبناء فى واجباتهم هذا بجانب عملها الاساسى خارج المنزل - اذا كان لديها عمل - والملاحظ أن أعمال المرأة تحتاج الى وقت طويل لتنفيذها، وكثيرا ماسمعنا عن ضيق الوقت لكثرة مشاغل المرأة فى المنزل . فهى أول فرد يقوم فى الصباح، وآخر فرد يأوى الى الفراش فى نهاية اليوم. ونتيجة لذلك "لاتجد المرأة الوقت الكافى للقيام بأعباء أخرى خارج المنزل كالاشتراك فى الانتخابات أو التصويت"(٦١) او غير ذلك من المشاركة السياسية .

(٤) التقاليد :

توجد أنواع من الأعمال التى يقوم بها كل جنس على حده والتى يتقبلها الافراد نتيجة لتعودهم مثل هذه الاعمال . فالرجل يختص باعمال فيها "رجولة" مثل ان يكون

ميكانيكى ، مهندس ، سائق سياره ، عضو فى حزب ... الخ كذلك توجد أعمال معينه متصله بالمرأة . ومن الأعمال المنتشره بين النساء أعمال التدريس والتمريض "والسيكرتاريا".. الى غير ذلك من الاعمال التى تنبغ فيها المرأة .

ونظرا لان المجتمع تعود على ان يقوم كل جنس بالعمل الملائم له - حسب التقاليد - لذلك فان اتجاه المرأة الى السياسة يعتبر خروج عن التقاليد ، حيث أن الاعمال السياسية تختص بالرجل وليس بالانثى .

(٥) السمات الشخصية :

تسود بين الناس فى المجتمع المصرى الفكرة القائله بأن المرأة عاطفيه وأنها لاتستطيع تحكيم عقلها فى أمور ومواقف متعدده . أما الرجل فهو يتصف باستخدام العقل فى كل أموره (النساء ناقصات عقل ودين) .

ونظرا لان الأمور السياسية ليس لها صله على الاطلاق بالعاطفه بل تحتاج من الفرد التفكير العميق واستخدام العقل فى كشف أمورها لذلك فان طبيعة المرأة تمنعها من المشاركة السياسية لهذا السبب ، ويعتبر هذا ادعاء غير صحيح للمرأة .

(٦) مطالب الحياة السياسية :

نظرا لان المشاركة السياسية تقتضى من الفرد أن يكون بصفه مستمرة متصلا بالحياة العامه - كالمساهمه فى ندوات ، او مناقشات أو غير ذلك - ونظرا لان حياة المرأة تعتبر شبه سريه وليست ملكا للجميع وأن مكانها الاساسى فى المنزل ، لذلك فان كثير من الرجال يمنعون النساء من المشاركة فى المجال السياسى .

(٧) طريقة المشاركة :

يعتبر التصويت فى الانتخابات من أكبر أنواع المشاركة السياسية . ولكن لكى تستخرج المرأة بطاقة الانتخاب يجب الاتصال بمركز الشرطه . وفى مجتمعنا المصرى ، يعتبر مركز الشرطه من الاماكن التى يحرم على السيدات حتى الاقتراب منها نظرا للشبهات التى قد تنتج من دخول المرأة مركز الشرطه . ولذلك فان كثير من النساء يمتنعن عن المشاركه السياسية خوفا من الذهاب لمركز الشرطه .

(٨) الضغط الاجتماعى :

يتعرض الرجل لضغوط اجتماعية كثيره تشجعه على الاشتراك فى السياسه. بعض هذه الضغوط تتمثل فى : تأثير الاصدقاء ، تأكيد للرجوله ، التقاليد ... الخ .

أما المرأة فليست هناك ضغوط اجتماعية تدفعها الى المشاركة السياسيه بل على العكس فهناك ضغوط اجتماعية تبعدها عن مثل هذه المشاركة وتتمثل هذه الضغوط فى تأثير الآباء والازواج على النساء وكذلك التقاليد والقيم السائدة .

(٩) التفاضل بين أعمال المرأة :

هناك اعمال يجب أن تعملها المرأة مهما بلغت من تعليم أو وصلت الى أعلى المناصب هذه الأعمال تعتبر الاساس فى حياتها ، مثل الاهتمام لشئون الزوج والابناء والمنزل. واذا استطاعت المرأة ان تقوم بجميع هذه الاعباء (الاوليه) فى حياتها فانه يمكن لها أن تبدأ فى التفكير فى عمل شئ آخر. وتعتبر المشاركه السياسيه عملا ثانويا فى حياة المرأة وليست أوليا .

(١٠) الدين والمشاركة السياسيه للمرأة :

وضحنا سابقا ، أن الدين الاسلامى لايمنع المرأة من المشاركه فى الأمور السياسيه ، بل أن هناك مواقف متعدده توضح مشاركة المرأة السياسيه أيام النبى صلى الله عليه وسلم. ومع ذلك فان البعض يعتقد أن المشاركة السياسية للمرأة حرام وقد أيدت نتائج بحث عاطف العبد (٦٢) هذا الاعتقاد .

(١١) اختلاط المرأة والرجل :

تعزل التقاليد والقيم عالم المرأة عن عالم الرجل . وبناء عليه فان اختلاط المرأة بالرجل ليس متقبلا فى المجتمع وتحاول المرأة الابتعاد عن الرجل وبالتالى فهى تعيش على هامشية مجتمع تقليدى أبوى .

(١٢) خضوع المرأة للرجل :

رغم انتشار التعليم بين الفتيات فى مصر الا أن المرأة المصريه مازالت تعيش تحت سيطرة الرجل ، سواء كان زوجا ، أو أبا ، أو أخا. وبالتالى فقد تعودت المرأة على الطاعة والخضوع لأوامر الرجل ونواهيه. ونتيجة لذلك فان المرأة تجد ضغطا كبيرا من جانب

الرجل لمنعها من المشاركة السياسية وتكون النتيجة الخضوع لهذه الأوامر حتى بعد قيام مناقشات حامية بينهما .

(١٣) تعدد أدوار المرأة :

تتعدد الادوار التى تقوم بها المرأة فهى أم، وزوجه ، وأبنه، وعامله وغيرها. وكل دور من هذه الادوار له حقوق وواجبات قد تتعارض مع بعضها البعض . وفى النهاية قد لاتستطيع المرأة ان تقوم بكل هذه الادوار خير قيام. وبناء على ذلك فان ادخال دور آخر جديد فى حياتها (دورها فى السياسه) لن يقابل بترحيب منها. وقد وضحت فلورا استرفرج (٦٣). "أن تعدد الادوار التى تقوم بها المرأة فى الأسرة تعتبر من أكثر المعوقات التى تعانى منها المرأة وتؤثر على آدائها لعملها حيث ان وظائف الاسرة متعدده" .

مما سبق يتضح لنا أن المرأة ليست بطبيعتها تنفر من السياسه والاشتراك فيها ولكن هناك عقبات متمثله فى العادات والتقاليد والتنظيم الاجتماعى تقف حائلا دون مشاركة المرأة. والدليل على ذلك أن المرأة التى استطاعت ان تتخطى هذه العقبات نجحت نجاحا باهرا فى السياسه والتاريخ ملىء بأمثله كثيره من هذا النوع .

ولم تقف المرأة مكتوفة الأيدى، بل قامت "حركات التحرير النسائى الحديثه التى التى تحاول تغيير نظرة المجتمع للمرأة وتتضمن اهدافا ابعد من الدعاوى السابقه التى كانت تقتصر مطالبها على تحقيق المساواه بين الجنسين فى بعض جوانب الحياة واقرار العدالة فى المعامله - وتقوم هذه الحركة على اساس الاعتقاد بامكانية تغيير العادات والتقاليد المتوارثه والوصول الى نوع من التقريب والالتقاء بين الجنسين" (٦٤).

العوامل التى تؤدى الى المشاركة السياسيه للمرأة :

من العوامل التى تساعد على المشاركة السياسية للمرأة مايلى :

١- انتشار التعليم بين الفتيات فى جميع مراحله. ذلك لان التعليم يساعد المرأة على فهم الحياة بصوره أفضل كما يساعدها على التعرف على مالها من حقوق وما عليها من واجبات .

٢- التنمية الاجتماعية الشامله فى جميع جوانب الحياة وذلك لان ظاهرة المشاركة السياسيه ترتبط بجميع ظواهر المجتمع .

٣- تغيير بعض اتجاهات الافراد وتعديل نظرتهم للمرأة بصورة تدريجية .

٤- النظر الى المرأة على أنها عضو فى المجتمع وليس على أنها "امرأة" .

٥- انشاء مكاتب لاستخراج بطاقات الانتخاب خارج مراكز الشرطه على ان تكون هنـــــاك مكاتب للرجال وأخرى للنساء .

٦- اعطاء الحريه الكامله للمرأة اذ انها مازالت الى الان تحت سيطرة الرجل .

٧- مساواة المرأة بالرجل فى مختلف المجالات والوظائف .

٨- تقديم التسهيلات المختلفه حتى يمكن للمرأة المشاركة فى السياسه .

٩- توعية الرجال والنساء على حد سواء لاهمية الدور الذى تقوم به المرأة فى مشاركتها السياسيه .

١٠- محاولة توضيح رأى الدين فى المشاركة السياسية للمرأة حتى لايحدث لبس فى تفهـــم حقيقة الأمور .

١١- تغيير الواقع الذى تعيش فيه المرأة حتى يتلائم مع التقدم والتحضر الســـائد فى المجتمع .

١٢- العمل على تكوين رأى عام فى المجتمع يوضح اهمية دور المرأة فى مختلف المجالات بما فيها المجال السياسى .

١٣- تغيير بعض التقاليد القديمه والتى لاتتناسب مع الوقت الحال واحلال اخرى محلها .

١٤- يجب على المؤسسات التى تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية ان توضح الادوار المختلفة للمرأة حتى يكون هناك اطار مرجعى لواجبات وحقوق كل دور .

١٥- القضاء على بعض التقاليد القديمه والتى تقف عقبه امام التحضر .

١٦- نشر الثقافه بين النساء فى المجتمع وذلك لمساعدة المرأة على التعرف على حقيقة الأمور واتساع مداركها ويجب أن نعلم أن الثقافه تختلف تماما عن التعليم .

١٧- مساعدة الرجل للمرأة ومساندته لها حتى تستطيع أن تتخطى العقبات التى تقف امام مشاركتها السياسية .

تعقيب :

اتضح من هذا التحليل للمشاركة السياسيه للمرأة ، أن المشاركة السياسيه ماهى الا جزء من اجزاء المشاركة التى تقوم بها المرأة فى مجالات الحياة الاخرى . وأن القيم والتقاليد والتنظيم الاجتماعى جميعا تعتبر من الاسباب التى تمنع المرأة من المشاركة فى السياسة . ذلك لان "تحرير المرأة ومباشرتها حقوقها السياسيه انما هى مسألة تقررها الظروف والعلاقات الاجتماعية والانتاجية التى تحكم المجتمع . وغنى عن البيان ان هذا المفهوم يجعل تحرير المرأة مسألة لاتخصها وحدها بقدر ماتخص المجتمع ككل ، وليست المرأة الا جزءا من الكل ولذلك لابد من ربط تحرير المجتمع برمته من كل ألوان الاضطهاد والاستغلال أى بالثورة الاجتماعية " (٦٥) .

وتعتبر المشاركة السياسيه للمرأة أحد مقاييس التحضر السائده فى كثير من المجتمعات وذلك لان هذه الظاهره ـ المشاركة السياسيه ـ تعتبر ظاهرة حضاريه بمعنى الكلمة .

ان نضال المرأة وحصولها على حريتها لم يكتمل بعد وذلك لان حرية المرأة فى المجال السياسى مرتبطه بحريتها بوجه عام ، والى الان لم تحصل المرأة على حقوقها كامله فى أى مجتمع .

وعلى الرغم من أن المجتمع يعترف بدور المرأة التقليدى فى الحياة الا انه لايعترف بدورها السياسى فاذا اعترف المجتمع بأدوارها هذه ، فلماذا يرفض ذاك المجتمع قدرتها على فهم الجوانب السياسيه ومشاركتها فيها .. ان الفرد القادر على بناء الانسان قادر على فهم الاوضاع والظروف والملابسات التى سيعيش فيها هذا الانسان .

ولا يسعنا فى هذا المجال الا ان نضم صوتنا الى صوت المفكرين أمثال سليمان الطماوى الذى قال(٦٦) . "ان خير الجماعه يوجب تمكين المرأة من العمل جنبا الى جنب مع الرجل حتى لايصاب نصف المجتمع بالشلل".

المراجـــع

١- قدم هذا التعريف باكن تيرى Bakin, Terry وقد عرضه أ.د. عبد الهادى الجوهرى فى دراسات فى علم الاجتماع السياسى ، مكتبة الطليعة ، أسيوط ، ١٩٧٩. ص ٨٨

٢- المرجع السابق ص ٨٩ .

٣- المرجع السابق ص ٩٣ .

٤- د. عبد الهادى الجوهرى وآخرون ، دراسات فى علم الاجتماع القانونى والسياسى ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٥ . ص ٢٤٣ .

٥- السيد الأمير على الهندى ، مركز المرأة فى الاسلام ، تعريب : على فهمى محمد ، القاهرة ، (لم يذكر تاريخ النشر) ص ١٥٣ .

٦- مصطفى المستكاوى ، اعداد الانسان الاشتراكى العربى ، ١٩٦٥، ص ٢١٦ .

٧- غازى الخليل ، المرأة الفلسطينيه والثورة : دراسة اجتماعية ميدانيه تحليليه ، مركز الابحاث الفلسطينى ، بيروت ، ١٩٧٧، ص ٣٧ .

٨- كامل الشافعى ، تطور المرأة ، دار الكتاب العربى ، ص ٢٠ .

٩- اجلال خليفه ، الحركة النسائية الحديثه : قصة المرأة العربيه على أرض مصر ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٣ .

١٠- احمد فؤاد سليم ، المرأة والجنس فى أعمال عشرة فنانين مصريين ، مجلة الهلال ، س ٧٩٠ ع ٤٠ ، ابريل ١٩٧١ ص ٩٧ .

١١- اسماعيل مظهر ، المرأة فى عصر الديمقراطية ، القاهرة ، ١٩٤٩ ص ص ١١٥ ، ١١٦ .

١٢- زهير حطب ، تطور بنى الاسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة ، معهد الانماء العربى ، بيروت ، ١٩٧٦، ص ٥٥ .

١٣- صالح عبد العزيز ، تطور النظريه التربويه ، المطبعه الأميريه ، ١٩٤٧، ص ٦٧ .

١٤- ابراهيم الحداد : الديمقراطية عند العرب ، بيروت ، ١٩٦٠، ص ٥٢، ٥٣ .

١٥- صلاح الدين نجم ، المجتمع الاسلامى فى ظل العداله ، بيروت ١٩٦٩، ص ٣٤ .

١٦- سورة النحل، أية ٩٧ .

١٧- سورة الليل أية ٣، ٤ .

١٨- سورة آل عمران، أية ١٩٥ .

١٩- سورة النور، أية ٢ .

٢٠- Atiyah, Edward, The Arabs: the origins, present conditions and prospects, of the Arab world, Great Britain, 1955, p.28.

٢١- Stone, O., The Status of Women in Great Britain, Journal of Comparative law, Vol.20, 1972, n.592.

٢٢- جميل بيهم، المرأة فى التاريخ والشرائع ، بيروت، ١٩٢١ ص ٢١٤ .

٢٣- أحمد شوقى الفنجرى ، الحرية السياسية فى الاسلام ، الكويت ، ١٩٧٣ ص ٥٦ .

٢٤- المرجع السابق ص ٥٢ .

٢٥- عبد المتعال محمد الجبرى، المرأة فى التصور الاسلامى ، مطبعة الدعوة الاسلامية ، الطبعة الرابعة، اغسطس ، ١٩٧٨، ص ٧٠ .

٢٦- احمد طه محمد ، المرأة المصريه بين الماضى والحاضر، مطبعة دار التأليف ، القاهرة ، ١٩٧٩، ص ٢٥ .

٢٧- محمد جميل بيهم ، المرأة فى التاريخ والشرائع ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

٢٨- قاسم أمين ، تحرير المرأة ، مكتبة مطبعة الترقى، ١٨٩٩، ص ص ١٤ ، ١٥ .

٢٩- د. سامية الساعاتى ، دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث ، المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ١٢ ، عدد ٢ ، ٣ ، سبتمبر ١٩٧٥، ص ٩٩ .

٣٠- احمد طه محمد ، المرأة المصرية بين الماضى والحاضر ، مرجع سابق ص ٤٦ .

٣١- عبد الرحمن الرافعى (بك) ، تاريخ الحركة القومية، ج ٣ (عهد اسماعيل) ، ١٩٣٢ ، ص ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

٣٢- سامية الساعاتى ، دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

٣٣- محمد محمود الدينى ، "رعاية الاسرة والطفولة فى المجتمع الاشتراكى" ، مكتبة الشاطبى ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ ص ١١٢ .

٣٤- مؤتمر شئون المرأة العامله ، وزارة الشئون الاجتماعية ، اللجنة الدائمة للمرأة القاهرة ، ٢٣ - ٢٧ نوفمبر ١٩٦٣ ص ص ٢، ٣ .

٣٥- أميمه فؤاد مهنا ، المرأة والطبقه العامة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٥٣ ، ١٥٥ .

٣٦- انظر . اجلال محمود حسين الشريف ، المعوقات المؤثرة على انتاجية المرأة العاملة فى الصناعة : دراسة تطبيقيه الوجه القبلى ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، ١٩٨٥ .

٣٧- احمد طه محمد ، المرأة المصريه بين الماضى والحاضر ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

٣٨- منيرة ثابت ، ثورة فى البرج العاجى : مذكراتى فى عشرين عاما عن معركة حقوق المرأة السياسية ، دار المعارف للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ١٩ .

٣٩- المرجع السابق ص ٣١ .

٤٠- قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ص ٧٨ .

٤١- أ.د. عبد الهادى الجوهرى وآخرون ، دراسات فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ص ٨٩ .

٤٢- عاطف عدلى العبد ، المرأة الريفية ، سلسلة اقرأ رقم ٤٨٤ ، دار المعارف ، فبراير ١٩٨٣ ، ص ص ٥٤ ، ٥٥ .

٤٣- المرجع السابق ، ص ٥٥ .

٤٤- المرجع السابق ص ص ٥٥ ، ٥٦ .

٤٥- احمد طه محمد ، المرأة المصرية بين الماضى والحاضر ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

٤٦- Sumaya Fahmy, The Role of Women in Modern Education and Modernization in Egypt, Ein-Shams University Press, 1974, p.75.

٤٧- انظر عاطف عدلى العبد ، المرأة الريفيه ، مرجع سابق ص ص ٥٣ ، ٥٤ .

٤٨- أنظر: احمد طه محمد ، المرأة المصرية بين الماضى والحاضر ، مرجع سابق ص ٩١ .

٤٩- المرجع السابق ص ٥٥ .

٥٠- أنظر: دريه شفيق ، المرأة المصرية من الفراعنه الى اليوم ، ١٩٥٥، ص ١١٩ .

٥١- أنظر: احمد طه محمد ، المرأة المصرية بين الماضى والحاضر ، مرجع سابق ، ص ٧٨.

٥٢- عاطف عدلى العبد ، المرأة الريفيه ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

٥٣- احمد طه محمد ، المرأة المصريه بين الماضى والحاضر ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

٥٤- عبد الحميد فايد ، المرأة المصرية وأثرها فى الحياة العربية، جامعة بيروت العربية بيروت، لبنان ، ١٩٧٥ ص ١٠٥ .

٥٥- عبد الحميد متولى ، محاضرات فى مشكلة اصلاح الانتخاب فى مصر ، ١٩٥٣، ص ٢٧ .

٥٦- عاطف عدلى العبد ، المرأة الريفيه ، مرجع سابق، ص ١٣٩ .

٥٧- Margeret Mead, Sex and Temperamen in Three perimitive societies, Mentor Books, New York, 1950.

٥٨- Susanne Keller, Male and Femal; Asociological View,General Learning Press, Silver Burdett Co., N.J. 1975, pp.16-19.

٥٩- أنظر: Duverger, Maurice "The political Role of women, Unesco, Paris, 1955, p.123.

٦- Lipset, Seymour, Lazarsfeld, paul, Barlon, Allen, and Linz, Juan,"The Psychology of Voting,: An Analysis of Political Behavior", In: Handbook of Social Psychology, Vol.2, Addison - Wesley Publishing Co., 1954, pp.1124-1175.

٦١- أنظر: المرجع السابق ، ص ١١٣٢ .

٦٢- عاطف عدلى العبد ، المرأة الريفيه، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

٦٣- فلورا استر فرج ، مشاكل ربة الاسرة العاملة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالى للاقتصاد المنزلى ، ١٩٧٣، ص ص ١٣٤ ، ١٣٦ .

٦٤- تهانى حسنين ، المرأة والممارسة الادارية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى الأول عن دور المرأة فى الثروة الادارية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧ ، ص ٣ .

٦٥- غازى الخليل : المرأة الفلسطينية والثورة ، دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية صادرة عن مركز الابحاث الفلسطينى ببيروت ١٩٧٧ ، ص ٣٧ .

٦٦- سليمان محمد سليمان الطماوى ، الأسس العامه لميثاقنا الوطنى ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، ع ١٢ ، مارس ١٩٦٢، ص ١٦٦ .